

Distr.
LIMITEDUN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

المجلس



E/ESCWA/S-4/3

18 March 2002

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

- 0 - 11 - 2002

الاقتصادي والاجتماعي

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الاستثنائية الرابعة

بيروت، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

البرنامج ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا (الإسكوا)

التوجه العام

١- يتمثل التوجه العام للبرنامج في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة والمنصفة والمستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي معاً، بحيث يُتاح لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في نهاية الأمر، أن تواجه بفعالية التغيير السريع للبيئة الاقتصادية العالمية وأن تحسن نوعية الحياة للناس. ولهذه الغاية، سيعمل البرنامج على حفز التعاون والتكامل الإقليميين من خلال توفير الدعم للبلدان الأعضاء في صياغة برامج وآليات وحلول إقليمية تختص بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي على السواء، وتساعد هذه البلدان على تحقيق التضافر واتخاذ المواقف المشتركة، فتسهل بذلك التكامل الإقليمي والاندماج المتوازن في الاقتصاد العالمي، وتراعي، في الوقت ذاته، الاهتمامات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٢- إن مساهمة الإسكوا الأساسية تتركز في مساعدة البلدان الأعضاء على إيجاد مناخ موات يمكن من حفز الجهود لتحقيق التنمية المستدامة بعناصرها الثلاثة المترابطة والمتضافرة: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

٣- ويُسْتَمَد توجه البرنامج من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي حدد، في قراره ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ثم عدل هذه الاختصاصات في قراره ١٩٨٥/٦٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥، لإبراز البعد الاجتماعي لمهام اللجنة، وغير في الوقت نفسه اسمها بحيث أصبح "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، لكي يبرز هذا التغيير. كذلك يستمد البرنامج توجهه من قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولا سيما القرار ٢٢٠ (د-٢٠) بشأن اعتماد البلدان الأعضاء في اللجنة لإعلان بيروت المؤرخ ٢٧ أيار/مايو

والاجتماعية والفنية التي تعدّ لكل برامج الإسكوا الفرعية. وبذلك سنتعزز سلامة المعلومات المتداولة داخل الإسكوا وبين الإسكوا وجميع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. وستقدّم مساهمات فسي بناء القدرات الإحصائية لدى الدول الأعضاء من خلال مساعدة هذه الدول على رفع مستوى القدرات الإحصائية عند كبار موظفيها المحليين وتحسين وتوسيع هيكلها الأساسية الإحصائية بما يتوافق مع المعايير والمفاهيم والمنهجيات الدولية، توجيهاً لتسهيل تنفيذ البرامج والتوصيات الدولية.

٤٩- وستقدّم إلى الدول الأعضاء المساعدة الفنية اللازمة لاعتماد واستخدام الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية ومؤشرات القياس، وخصوصاً مؤشرات التنمية المستدامة، اللازمة لرصد سياسات التنمية ولتنفيذ التدابير التصحيحية وتكييف السياسات الاقتصادية. وستعدّ مجموعة أساسية من الإحصاءات الاجتماعية ومؤشرات القياس لكي تعتمد عليها بلدان الإسكوا من أجل رصد الجوانب المختلفة لأهداف تطوير نوعية الحياة المحددة في مخطط تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ومن ذلك، مثلاً، العمالة، والفقير، ومسألة المرأة والرجل، وغير ذلك من القضايا. وستؤدي الأنشطة إلى تشجيع التعاون وتبادل المعلومات والآراء والخبرات بين أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة بغية تعزيز التنسيق والتكامل الإقليميين وتحسين دور المنطقة، على النطاق الدولي، في مجال الإحصاءات.

الإنجازات المتوقعة

٥٠- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) تحسين القدرة الوطنية على إنتاج ونشر الإحصاءات الرفيعة النوعية؛ (ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ حسابات قومية قابلة للمقارنة؛ (ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام إحصاءات ومؤشرات قطاعية تفيد في قياس الإنتاجية والفعالية ورصد سياسات التنمية في القطاعات المعنية، وخصوصاً مؤشرات التنمية المستدامة والإحصاءات التي تعدّ في مجالات جديدة مثل النوع الاجتماعي والفقير؛ (د) زيادة الدول الأعضاء لإنتاج واستخدام مجموعات أساسية من المؤشرات الاجتماعية اللازمة لرصد سياسات التنمية الاجتماعية.

مؤشرات الإنجاز

٥١- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستخدم الأدوات الإحصائية والمعايير الإحصائية الدولية في أعمال التحليل؛ (ب) زيادة توفر البيانات الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدم حسابات قومية معدة في أوقاتها وموثوقة وصالحة للمقارنة؛ (ج) زيادة استخدام الإحصاءات والمؤشرات القطاعية، ولا سيما مؤشرات وإحصاءات التكامل الإقليمي في مجالات جديدة؛ (د) زيادة شمل المؤشرات الاجتماعية الأساسية بعملية صنع القرار.

١٩٩٩، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة. وقد عرض هذا الإعلان رؤية لدور اللجنة ومهامها في القرن الحادي والعشرين، تستهدف تعزيز دورها على الصعيد الإقليمي، تمشياً مع الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط أداء الأمم المتحدة وهي على أعتاب الألفية الثالثة. كذلك يسترشد البرنامج بالتوصية التي قدمتها الدورة الحادية والعشرون للجنة، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠١، ودعت فيها إلى تركيز أنشطة الأمانة التنفيذية على عدد محدود من الأولويات، ومن ثم تقليص عدد أنشطتها بما يتناسب وذلك. كما أوصى بالتركيز على التكامل الإقليمي العربي ودراسة الآليات الكفيلة بتفعيله، وبإعادة النظر في الهيكل التنظيمي القائم للأمانة التنفيذية، بما يخدم التكامل العربي.

٤- إن المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج منوطة باللجنة، التي تتمحور استراتيجيتها العامة حول ستة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة. وستركز الإسكوا، في تحقيق هدفها، على مواصلة إدماج العنصر البشري والعنصر الاجتماعي في عملية التخطيط الإنمائي؛ كما أنها ستركز على بناء القدرات في مجال الإدارة المؤسسية والاقتصادية، وزيادة الإنتاجية والتنافسية في قطاعات الإنتاج، وزيادة استخدام الموارد البشرية المتاحة؛ وصياغة وترويج القيم الاجتماعية الإيجابية؛ ودعم المجتمع المدني وإدارة الحكم.

٥- وفيما يلي العناصر الرئيسية للاستراتيجية التي ستسعى الإسكوا إلى تنفيذها:

(أ) مساعدة البلدان الأعضاء في مواجهة المتطلبات المتعددة الأبعاد للعلومة، من خلال تعزيز القدرة التنافسية المستندة إلى الفعالية الاقتصادية واكتساب المهارات التكنولوجية اللازمة؛

(ب) العمل كقاعدة لإقامة الاتصالات ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين البلدان الأعضاء وفيما بين كل الجهات الفاعلة في عملية التنمية، وخصوصاً مؤسسات المجتمع المدني، دعماً لتحقيق الشفافية في إدارة الحكم، وفيما بين وكالات الأمم المتحدة ذات المهام الإقليمية؛

(ج) الدعوة لاتباع نهج متعدد القطاعات في مواجهة المسائل التي ينصب عليها اهتمام برنامجي مشترك، وبالأخص التخفيف من الفقر، وإظهار مسألة المرأة والرجل ضمن القضايا العامة، والفئات الأشد حرماناً، والحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والشفافية في إدارة الحكم، والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة الشعبية، والمسائل المرتبطة بالبيئة؛

(د) تقديم المشورة إلى البلدان الأعضاء حول إدماج الأبعاد البشرية والاجتماعية للتنمية ضمن سياساتها، وذلك من خلال التركيز على بناء القدرات في مجال الموارد البشرية؛ واقتراح آليات تحدد بواسطتها المواصفات والمؤهلات التي يجب أن تتوفر في الموارد البشرية والتي تمكن البلدان الأعضاء من أن تصبح هي القوة المحركة للتطور الاجتماعي والاقتصادي؛ وتأمين التدريب الملائم والمساعدة الفنية في الميادين ذات الصلة بالموضوع؛

(هـ) تقديم ما يلزم من المساعدة في مجال إنتاج أو إحداث بيانات ومؤشرات إقليمية موثوقة ومهيأة للاستخدامات المختلفة ومتوافقة وتكون متمشية مع المعايير الإحصائية المعترف بها دولياً، بحيث تكون أداة للتحليل السليم ولصياغة السياسات السديدة؛ والمساعدة في جمع البيانات وبحثها وتحليلها؛ ورصد الاتجاهات السائدة؛

الاستراتيجية

٤٣- تقوم بتنسيق أنشطة هذا البرنامج الفرعي وحدة تنسيق الإحصاء التي ترفع تقاريرها إلى نائب الأمين التنفيذي. وتنفذ هذه الأنشطة بالتعاون مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة الدولية والإقليمية من أجل استخدام المفاهيم والمنهجيات والاستبيانات الإحصائية المنسقة المتوافقة مع المعايير الإحصائية المعترف بها دولياً، داخل الأمانة التنفيذية للإسكوا وخارجها. ويساهم ذلك في تطوير الإحصاءات ومؤشرات الوطنية والإقليمية بحيث تكون موثوقة، وجيدة التوقيت، وموحدة، ومهياة لاحتياجات المستخدمين، وهو ما يلزم لصانعي السياسات، والمحللين، وصانعي القرار، ومؤسسات القطوع العام والخاص، والباحثين، والمنظمات الإقليمية والدولية، في منطقة الإسكوا. كما انه سيلبي الطلب المتولد من ضرورة إنتاج الإحصاءات ومؤشرات لمتابعة توصيات المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة.

٤٤- وستعد شعبة التنمية المستدامة والانتاجية إحصاءات ومؤشرات قطاعية تهيأ طبقاً لاحتياجات المستخدمين وتلبي، بفعالية، متطلبات صنع السياسات والتخطيط للبلدان الأعضاء في الإسكوا في مجالات متخصصة منها، مثلاً، الزراعة، والصناعة، والطاقة والموارد المائية، والإحصاءات البيئية، وغيرها من نظم الإحصاء، ومؤشرات التنمية. كما انها ستقدم خدمات استشارية وتدريبية غايتها زيادة القدرات الفنية لدى بلدان المنطقة.

٤٥- وستضع شعبة التنمية الاجتماعية إحصاءات ومؤشرات اجتماعية تهيأ طبقاً لاحتياجات المستخدمين وتلبي، بفعالية، متطلبات صنع السياسات الاجتماعية لتلك الدول ومجتمعاتها المدنية في مجالات متخصصة منها، مثلاً، البيانات المفصلة حسب الجنسين، والسكان، والتعليم، والبطالة، والتحضر، وغير ذلك من نظم الإحصاء. كما انها ستقدم خدمات استشارية وتدريبية غايتها زيادة القدرات الفنية لدى بلدان المنطقة.

٤٦- وستضطلع شعبة التحليل الاقتصادي بالمسؤولية عن زيادة القدرة الفنية لبلدان المنطقة، وخصوصاً قدرة دول الإسكوا، على تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وبرنامج المقارنات الدولية، بغية إعداد إحصاءات قابلة للمقارنة تدرج ضمن إطار معادلات القوة الشرائية وتلبي بفعالية متطلبات صنع السياسات والتخطيط على المستوى الإقليمي في تلك الدول، وعلى وضع إحصاءات اقتصادية مهياة لاحتياجات المستخدمين وكذلك مؤشرات للتنمية المستدامة.

٤٧- وستعد شعبة العولمة والتكامل الإقليمي إحصاءات ومؤشرات مهياة لاحتياجات المستخدمين، تتعلق بتدفقات السلع والأشخاص ورؤوس الأموال على النطاق الدولي وداخل المنطقة، فضلاً عن مؤشرات تتعلق بالهياكل الأساسية المكانية والهياكل الأساسية الخاصة بالنقل، وبالتكامل الإقليمي. كما انها ستقدم خدمات استشارية وتدريبية غايتها زيادة القدرات الفنية لدى بلدان المنطقة.

٤٨- إن أنشطة هذا البرنامج الفرعي، ستمكن الإسكوا من أن تؤدي دورها كنقطة ارتكاز في المنطقة، إلى جانب شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة وسائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في مجال جمع البيانات وتجهيزها وتثبيتها وفقاً لاحتياجات المستخدمين، وفي تحديث قواعد البيانات المشتركة بينها وبين تلك الوكالات. وستكون هذه البيانات هي المدخلات في عدد من الدراسات الإحصائية والاقتصادية

(و) توفير الدعم المستمر للبلد العضو الأقل نمواً (اليمن) ولسائر البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، ولا سيما في تعزيز التنمية والإعمار بعد النزاعات في بلدان الإسكوا التي شهدت حروباً وصراعات أهلية.

٦- وتقيم الإسكوا وستظل تقيم ترتيبات تعاونية، من أجل أداء مهامها، مع الدول الأعضاء ومع مجموعة من المنظمات الإقليمية سواء التابعة منها للأمم المتحدة أو غير التابعة لها، وخصوصاً جامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، وسائر اللجان الإقليمية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسات بريتن وودز.

البرنامج الفرعي ١ - السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

الهدف

٧- يستهدف هذا البرنامج الفرعي تحقيق أثر إيجابي في التكامل والتعاون الإقليميين بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، استناداً إلى نهج منسق في الإدارة المستدامة المتكاملة للمياه والطاقة وقطاعات الإنتاج.

الإستراتيجية

٨- المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، منوطة بشعبة التنمية المستدامة والإنتاجية. إن من خصائص منطقة الإسكوا أنها منطقة معرضة للتصحّر، إضافة إلى قلة مواردها المائية وعدم التساوي في توزيع هذه الموارد، وامتلاكها موارد وافرة، إنما متفاوتة التوزيع، من احتياطات الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة. كما تعرف المنطقة بانخفاض إنتاجيتها وضعف القدرة التنافسية لقطاع الإنتاج فيها لأسباب يعود بعضها، على الأقل، إلى عدم كفاءة استخدام المياه والطاقة، وخصوصاً في الزراعة والصناعة. وتبعاً لذلك، ستستهدف الأنشطة أربعة عناصر مترابطة هي: (أ) الإدارة المستدامة المتكاملة لموارد المياه والطاقة؛ (ب) السياسات البيئية السليمة؛ (ج) التنمية المستدامة بالاعتماد على القدرة التنافسية والتنسيق بين قطاعات الإنتاج؛ (د) سياسات وتدابير إدماج البعد الاجتماعي في عملية التنمية المستدامة.

٩- وسيجري صياغة وترويج آليات للتعاون الإقليمي في هذه المجالات. كما ستبذل الجهود لزيادة الوعي لدى كل من صانعي القرار والمستفيدين بالخدمات فيما يتصل بقضيتين بالغتي الأهمية هما المياه والطاقة. وستوفر المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء على مواجهة آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والخصخصة في هذه القطاعات.

١٠- وسيولى اهتمام خاص لإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل القائمة وللدعوة إلى ترشيد استخدام موارد المياه والطاقة. فالبرنامج سيروج لاتباع سياسات وتدابير تختص بالإدارة المتكاملة والمستدامة لموارد المياه والطاقة الموجودة والممكن إيجادها، وذلك بتوفير برامج ومواد للتدريب على بناء القدرات المؤسسية والبشرية في إدارة هذه الموارد، بما يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدامها، ولا سيما في الزراعة والصناعة.

استحداث وترويج استراتيجيات وسياسات وطنية في مجال التكنولوجيا الإلكترونية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

٣٨- وسيعمل البرنامج الفرعي، باعتباره نقطة إلتقاء إقليمية، على إنشاء آليات للتعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإقليمية سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص والعاملة في أنشطة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك توجيهاً لتعزيز التماسك والتضافر وتحديد الجهود المشتركة. كما أنه سيجري دراسات مفصلة غايتها الموازنة بين المعايير وقواعد الاتصال في مجال الترابط الاتصالي الإلكتروني.

٣٩- وسيضطلع البرنامج الفرعي، من وجهة النظر الإقليمية للإسكوا، برصد وتقييم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بقضايا استخدام هذه التكنولوجيات من أجل التنمية، وسيقدم توصيات حول هذا الموضوع. كما أنه سيؤدي دوراً تحفيزياً في تجميع الخبرات.

الإنجازات المتوقعة

٤٠- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة استجابة البلدان الأعضاء لشمول سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية؛ (ب) تحسين الترابط الاتصالي داخل البلدان الأعضاء وفيما بينها؛ (ج) تقوية الأثر الإيجابي على ميادين إنمائية مختارة، من خلال التوسع في استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواعدة وكذلك في نشر قصص النجاح المحرز في هذا المضمار؛ (د) تحسين إمكانية وصول الطبقات الفقيرة من السكان في المنطقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تضيق الفاصل الرقمي.

مؤشرات الإنجاز

٤١- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي تقبل و/أو تعتمد توصيات الإسكوا الخاصة بسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) عدد المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني التي تشارك في نظم شبكات الاتصال على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ج) عدد بلدان المنطقة التي تنفذ تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الواعدة؛ (د) زيادة عدد البرامج ومرافق التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الموجهة إلى فئات المجتمع الأشد حرماناً.

البرنامج الفرعي ٦ - الإحصاءات المقارنة لتحسين التخطيط واتخاذ القرار

الهدف

٤٢- يستهدف هذا البرنامج الفرعي تحسين القدرات الإحصائية لبلدان المنطقة لكفالة استناد عملية صنع القرار على الحقائق، وتحسين توافر المعلومات الإحصائية المقارنة وإتاحتها في الوقت المناسب.

-٤-

ومن شأن ذلك أن يؤدي أيضاً إلى التحديث المستمر لقاعدة بيانات موارد المياه والطاقة، وفي آخر الأمر إلى إنشاء نظام للمعلومات الجغرافية يختص بهذه الموارد.

١١- وسيولى انتباه خاص لصياغة وترويج آليات التعاون الإقليمي وللجوانب القانونية والفنية للتعاون الإقليمي في إدارة الموارد المائية المشتركة وشبكات الطاقة.

١٢- وستقدم المشورة إلى البلدان الأعضاء حول طرق ووسائل إدخال عنصر الحق في التنمية في عملية إدارة المياه والطاقة وحماية البيئة. وبوجه الخصوص، سيوفر الدعم لصانعي القرار في الجهود التي يبذلونها لجعل سياساتهم وخططهم مشتملة على الجوانب الاجتماعية لإدارة المياه والطاقة والبيئة. وستحدد الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة حصول الفقراء، ولا سيما النساء الفقيرات، على الطاقة والمياه وخصوصاً المياه النظيفة، بأسعار رخيصة، وسيُسعى إلى إتاحة خيارات تسهل إيجاد وظائف جديدة وتوليد المداخيل، وبخاصة لفائدة النساء.

١٣- وستسهل أنشطة هذا البرنامج الفرعي إنشاء وتنسيق آليات للرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالقضايا البيئية، وحفظ وتطوير مؤشرات للتنمية المستدامة على نطاق المنطقة، وتشجيع تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق مساندة الحكومات في الجهود التي تبذلها لإدماج الاعتبارات البيئية ضمن سياساتها الإنمائية، وتسهيل صياغة مواقف ومقترحات إقليمية؛ وهي أمور سيعد عنها تقارير في جدول الأعمال العالمي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي سيعقد قريباً بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المختصة.

١٤- وسيؤمن الدعم للبلدان الأعضاء في الاضطلاع، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بوضع وتنفيذ أدوات للسياسات القطاعية المنسقة في الزراعة والصناعة، بما في ذلك تنسيق المعايير وتطبيق نظم إصدار شهادات المطابقة واعتمادها على المستويين الوطني والإقليمي.

١٥- وسيولى اهتمام خاص لتطوير المشاريع وإقامة الاتصالات والتجمعات، والنظم المبتكرة في الإدارة والتكنولوجيا، وتحسين الروابط بين التكنولوجيا والتطوير القطاعي، من أجل تسخير الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء، كلا بمفرده، لتعزيز القدرة التنافسية ولتحويل الابتكارات إلى وسائل فعالة للتنمية. وستبذل الجهود لمساعدة البلدان الأعضاء إما على سد الثغرات بين السلاسل الرأسية أو على إدخال صناعات التكنولوجيا الرفيعة المستندة إلى المعرفة أو على المضي في الاتجاهين معاً، وذلك من خلال تشجيع تنمية قطاعي الإنتاج والخدمات لتحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة، والقدرة التنافسية، والاستدامة في اقتصادات البلدان الأعضاء والمنطقة. وستحدد التدابير اللازمة لتسهيل بناء القدرات من أجل تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية وتوافق الخدمات والنواتج الصناعية والزراعية مع البيئة.

الإنجازات المتوقعة

١٦- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على وضع سياسات متكاملة للإدارة الفعالة والمستدامة لموارد المياه والطاقة؛ (ب) زيادة اهتمام البلدان الأعضاء بالتعاون الإقليمي على

مؤشرات الإنجاز

٣٣- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي تقبل و/أو تعتمد خطط التنسيق التي تقترحها الإسكوا لتسهيل تدفقات البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود؛ (ب) عدد البلدان التي تستجيب لمبادرات الإسكوا في مجال العولمة والتكامل الإقليمي؛ (ج) عدد البلدان الأعضاء التي تقبل و/أو تعتمد التوصيات والخطط الرامية إلى تعزيز قدرة مناخ الأعمال التجارية فيها على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ (د) عدد البلدان التي تعتمد سياسات تصدير تتسم بالكفاءة بما يؤدي إلى زيادة أداؤها التصديري.

البرنامج الفرعي ٥ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

الهدف

٣٤- يستهدف هذا البرنامج الفرعي زيادة قدرات البلدان الأعضاء على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق تنميتها.

الاستراتيجية

٣٥- تُنَاطُ المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، بشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيوفر البرنامج الفرعي الدعم فيما يتعلق بتطوير سياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهياكلها الأساسية وتطبيقاتها، وسيستفيد، لهذه الغاية، من اختصاص الأمم المتحدة بتنظيم العمل الجماعي، وسيستهدف إقامة شراكة بين مختلف أصحاب المصلحة في المنطقة. كما انه سيتخذ من الأنشطة الإقليمية الحالية أساساً يبني عليه، ويضيف إليه بالمساعدة على تضافر هذه الجهود وزيادتها، وذلك من خلال تسهيل التنسيق والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فضلاً عن المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة. ثم انه سيتابع القضايا المتصلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، فضلاً عن القضايا المحددة في "إعلان الألفية" التي لها صلة ببلدان الإسكوا.

٣٦- لقد فتح التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانيات لم تستثمر بعد ويمكن أن توضع في خدمة التنمية المستدامة وأن تتيح لبلدان الإسكوا أن تندمج في الاقتصاد العالمي. لكن التحدي المفروض على البلدان النامية بفعل الاتساع المستمر في "الفاصل التكنولوجي الرقمي" كان سبباً في اتخاذ عدد من المبادرات التي استهدفت وقف هذا الاتجاه وتحويله إلى "فرصة في التكنولوجيا الرقمية". وفي طليعة هذه المبادرات مبادرة إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قادتها الأمم المتحدة وأطلقتها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. إن هذه المبادرة وإن كانت عالمية في مفهومها فإن الهدف منها أن تكون أيضاً إقليمية ومحددة فيما يتعلق بالاحتياجات الوطنية والإقليمية، ولا سيما احتياجات الفقراء والفئات المهمشة.

٣٧- وسيُنظَّم البرنامج الفرعي حملات لفائدة الجهات صاحبة المصلحة، وسيساعد على وضع برامج ذات قاعدة عريضة ترمي إلى زيادة الوعي لدى صانعي القرار وكبار المسؤولين في المنطقة بخصوص آثار ونتائج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات وفي السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية. ومن أجل خلق الرأي المناصر لهذه القضايا ستُنظَّم ندوات إقليمية لصانعي القرار، وتسهيل

إدارة موارد المياه السطحية والجوفية المشتركة وشبكات الطاقة؛ (ج) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات التشريعية لتحقيق التنمية المستدامة؛ (د) زيادة استخدام البلدان الأعضاء لأدوات وأساليب تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في قطاعات الإنتاج.

مؤشرات الإنجاز

١٧- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي تصوغ سياسات وإجراءات تشريعية وتكنولوجيات سليمة بيئياً لإدارة موارد المياه والطاقة؛ (ب) عدد البلدان التي توافق على النظر في الانضمام إلى جهود تنفيذ الإطار الإقليمي الذي صيغ للتعاون في إدارة موارد المياه السطحية والجوفية المشتركة وشبكات الطاقة؛ (ج) عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ سياسات وتدابير وضمانات للإدارة البيئية لحماية البيئة وتقليل التلوث؛ (د) عدد البلدان التي تعتمد تكنولوجيا ابتكارية ومبادرات إدارية غايتها تعزيز القدرة التنافسية واستخدام هذه التكنولوجيا على مدى أطول وبفعالية أكبر.

البرنامج الفرعي ٢ - السياسات الاجتماعية المتكاملة

الهدف

١٨- يستهدف هذا البرنامج الفرعي تحقيق التعاون الإقليمي في الدعوة والترويج لاتباع سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة تراعي خصوصية المنطقة وثقافتها وتكون ذات وجهة عملية.

الاستراتيجية

١٩- تُنَاط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، بشعبة التنمية الاجتماعية، التي تؤدي دوراً مهماً في مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة مشاكل اجتماعية مثل عدم التوازن في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحاجة إلى سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة، والحاجة إلى معالجة الأثر الاجتماعي والثقافي الذي تحدثه العولمة في المجتمع، بما في ذلك التفاوت في توزيع منافع تحرير التجارة، وسرعة وتيرة التغير التكنولوجي. ولذلك سيوجه البرنامج الفرعي نحو الترويج لاتباع نهج متكامل وشامل في التنمية الاجتماعية يكون مستنداً إلى الحق في التنمية، ونحو تعزيز القيم الثقافية والاجتماعية الإيجابية. وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيظل عنصر وضع السياسات من أجل التنمية الاجتماعية من الأولويات.

٢٠- وسيسعى البرنامج الفرعي، عند اضطراره بمهامه، إلى تنفيذ الاستراتيجيات التالية:

(أ) الترويج لاتباع سياسات ونهج ومنهجيات وبرامج جيدة التركيز تراعي السياق الاجتماعي لمسألة المرأة والرجل، وتساهم في تعزيز التكامل والإدماج والإنصاف في الميدان الاجتماعي؛

(ب) تقديم المشورة إلى البلدان الأعضاء بشأن صياغة سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة تستند إلى الأبحاث والمشاريع النموذجية وأفضل الممارسات، وتأخذ في اعتبارها الروابط القوية والمتشعبة بين

(٢) تنظيم اجتماعات للخبراء وورشات عمل من أجل بناء القدرات بغية تحسين تهيئة البلدان الأعضاء للاشتراك في الجولات المقبلة للمفاوضات المتعددة الأطراف، وصياغة استراتيجية منسقة بشأن القضايا التي ينصب عليها اهتمام مشترك؛

(٣) تقديم خدمات استشارية للبلدان الأعضاء حول مختلف قضايا منطقة التجارة الحرة العربية ومنظمة التجارة العالمية فضلاً عن اتفاقات الشراكة؛

(ج) مساعدة البلدان الأعضاء في تحديد سياسات فعالة مشتركة بين الدول العربية للتجارة والتصدير فيما يتعلق بمنتجاتها الرئيسية بغية وضع حد لهبوط حصة منطقة الإسكوا في التجارة الدولية وتحسين أدائها في مجال التجارة الإقليمية والعالمية. وتوخياً للانتفاع من اشتداد المنافسة الدولية، ستقدم المشورة إلى البلدان الأعضاء بشأن طرق تحسين المنافسة الحرة، في الأسواق المحلية، على المنتجات والخدمات المستوردة. وسيدرس البرنامج الفرعي أيضاً الأثر السلبي الذي يحتمل أن يترتب على المنافسة بالنسبة إلى المنتجات المصنوعة محلياً، وستقدم المشورة حول طرق ووسائل تنمية القدرة التنافسية المحلية؛

(د) تعزيز التنمية الإقليمية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية. ولهذه الغاية، سيضطلع البرنامج الفرعي بما يلي:

(١) استعراض وتقييم وتحليل السياسات والحوافز والمناخ القانوني السائد فيما يتعلق بالائتمان والاستثمار في بلدان أعضاء مختارة، ومقارنتها مع قصص نجاح مختارة، كتلك التي تحققت في جمهورية كوريا واليابان مثلاً، مع التأكيد خصوصاً على الحوافز الممكنة داخل المنطقة؛

(٢) صياغة توصيات محددة لتحسين قوانين وأنظمة وحوافز الاستثمار السارية بغية إحداث زيادة كبيرة في قدرة البلدان الأعضاء على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع التركيز خصوصاً على تدفق رؤوس الأموال داخل المنطقة وعودة رؤوس الأموال التي تستثمر خارج المنطقة؛

(٣) صياغة اتفاقات حول هذه التوصيات تعتمد عليها الدول الأعضاء المعنية.

الإنجازات المتوقعة

٣٢- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة تسهيل تدفق البضائع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود بين البلدان الأعضاء؛ (ب) زيادة التوعية بين البلدان الأعضاء بما تفرضه النظم التجارية الدولية والإقليمية الجديدة من تحديات لاقتصاداتها وبما توفره من فرص لها؛ (ج) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على اجتذاب الاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية؛ (د) زيادة قدرة التصدير لدى بلدان الإسكوا.

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، مع التركيز خصوصاً على التخفيف من الفقر والبطالة، والتعليم المرتبط بالعمل، وتقوية مكانة المرأة، والتكامل الاجتماعي، والسكان، والتنمية الحضرية، والإسكان؛

(ج) إتاحة منبر، من خلال الإسكوا، لإنشاء روابط اتصال مستقرة ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين جميع الشركاء والجهات الفاعلة في عملية التنمية الاجتماعية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ولتعزيز المشاركة الشعبية والشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية عموماً وإدارة الحكم الحضري خصوصاً، وذلك كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة؛

(د) توفير المساعدة للبلدان الأعضاء لتعزيز المؤسسات وقدرات الآليات الوطنية والإقليمية، بما يؤدي إلى تكامل الاستجابات الإقليمية وتنسيق العمل فيما يتعلق بجداول أعمال المؤتمرات العالمية؛

(هـ) مساعدة البلدان الأعضاء في صياغة استراتيجيات وسياسات من أجل التنمية البشرية المستدامة وفي اتخاذ إجراءات متكاملة للسياسة العامة، مع إيلاء الاعتبار خصوصاً للتخفيف من الفقر والبطالة، والتركيز على الشباب والنساء، وذلك من خلال زيادة إمكانات الحصول على تعليم أفضل والارتقاء بالمهارات بحيث تتطابق مع احتياجات سوق العمل الجديدة. ولهذه الغاية، ستجري الإسكوا مسوحاً وتحليلات ميدانية تتناول حالة عمالة الشباب والنساء؛ والعرض والطلب في القوى العاملة، ورابطات الأعمال التجارية، والتحسينات المدخلة على سياسات العمالة، وإمكانية تبادل القوى العاملة بين البلدان الأعضاء، وكذلك تقديم المشورة أو القيام بتنفيذ مشاريع لإتاحة فرص العمل المستقل؛

(و) المساهمة في زيادة الوعي بجوانب مسألة المرأة والرجل إجمالاً من خلال القيام بحملات إعلامية، وتنظيم اجتماعات وحلقات عمل حول القضايا ذات الأهمية الحاسمة، وبناء القدرات في الآليات الوطنية العاملة لتقوية مكانة المرأة والنهوض بها، وذلك عن طريق الدعوة لاتباع نهج يستند إلى الإنصاف والمساواة بين الجنسين في المنطقة، بما في ذلك إدماج منظور مسألة المرأة والرجل في السياسات والخطط والبرامج؛

(ز) توفير ما يلزم من دعم للبلدان الأعضاء والسلطات المحلية في صياغة سياسات وبرامج ملائمة، ابتكارية ومتكاملة، بشأن السكان والتنمية، وفي تحسين البيئة المادية والدعوة لإقامة شراكة في هذا المجال بين الحكومات والإدارات المحلية، وفي زيادة القدرة على تحقيق المشاركة الشعبية في التنمية الحضرية على الصعيد المحلي، وخصوصاً في المدن وسائر المراكز الحضرية؛

(ح) إيلاء اهتمام خاص لإعادة الإعمار بعد النزاعات، بطريقة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمادية للتنمية.

الإنجازات المتوقعة

٢١- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) تحسين قدرة البلدان الأعضاء على صياغة سياسات وبرامج اجتماعية متكاملة، تشمل على القيم الثقافية المؤاتية؛ (ب) زيادة آليات إقامة الاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية فيما بين الشركاء والجهات الفاعلة في عملية التنمية على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية؛

الاستراتيجية

٣١- تُنَاطُ المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، بشعبة العولمة والتكامل الإقليمي. أما الاستراتيجية التي يعتمدها فتشمل أربعة أبعاد متكاملة هي:

(أ) تكامل الأسواق الإقليمية لمواكبة الكتل الاقتصادية الناشئة. وسينصبُّ التركيز على تسهيل تدفقات البضائع والخدمات والأشخاص عبر الحدود من خلال ما يلي:

(١) التطوير المستمر لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي (اتسام)، الذي بُدئ فعلاً بتنفيذه. ولهذه الغاية، سيستهدف البرنامج الفرعي عقد اتفاقات إقليمية بشأن تنسيق المعايير الخاصة بمكونات وسائل النقل ضمن شبكة النظام المذكور، واستحداث قاعدة بيانات للنقل الإقليمي بواسطة التنسيق والربط بين المعلومات الإحصائية المستمدة من الأنظمة الوطنية، ووضع إطار منهجي لتحليل وتطبيق السياسات؛

(٢) تحسين التجارة والسياحة بين البلدان العربية عن طريق تسهيل عبور الحدود في الموانئ وفي البر من خلال تقليل المعاملات الجمركية والإجرائية؛

(٣) التعاون مع اللجان الإقليمية على وضع مخططات تنفيذية لبناء القدرات لدى البلدان الأعضاء فيما يخص إنشاء روابط برية وروابط برية-بحرية بين المناطق؛

(٤) الترويج للاتفاقات المعقودة في إطار الأمم المتحدة ومنها، مثلاً، اتفاقية عام ١٩٦٥ لتسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل البري الدولي (اتفاقية التير) لعام ١٩٧٥؛

(٥) ترويج واعتماد وتطبيق التوصيات التي تنتهي إليها مبادرات عالمية مثل مبادرة المركز المعنى بتسهيل الإجراءات والممارسات الخاصة بالإدارة والتجارة والنقل، التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج فعالية التجارة، الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛

(٦) تنظيم حملات للتوعية بدور اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية وسائر الاتفاقات الثنائية، من أجل تحسين استعداد البلدان الأعضاء لتحرير التجارة وبناء القدرات الإقليمية في هذا المجال؛

(ب) التجاوب مع اتجاهات تحرير التجارة العالمية بغية تخفيف الأخطار التي تنطوي عليها هذه الاتجاهات واغتنام الفرص التي تتيحها وذلك عن طريق ما يلي:

(١) الرصد والتحليل الدقيق للاتجاهات الناشئة في النظم التجارية الإقليمية والعالمية الجديدة، مع التركيز بشكل خاص على اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية ومنظمة التجارة العالمية؛

(ج) تحسين قدرة صانعي السياسة على وضع سياسات وتدابير وآليات وبرامج للتخفيف من الفقر، من أجل تنفيذ المشاريع التي تستهدف فتح فرص العمالة المنتجة أمام السكان؛ (د) تقوية استجابة صانعي السياسات لصياغة السياسات والبرامج والآليات المراعية لمسألة المرأة والرجل؛ وتفهم القضايا الرئيسية المتعلقة بتقوية مكانة المرأة؛ وزيادة الوعي بأهمية إظهار مسألة المرأة والرجل ضمن القضايا العامة؛ (هـ) تحسين قدرة صانعي السياسات على أن يعالجوا، في استراتيجياتهم، القضايا السكانية والقضايا ذات الأهمية الحاسمة التي تتصل بالحكم الحضري السليم وأمن الحيازات العقارية.

مؤشرات الإنجاز

٢٢- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان الأعضاء التي تضع وتنفذ سياسات اجتماعية ملائمة؛ (ب) عدد اللجان والمشاريع المشتركة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية؛ (ج) زيادة التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء للتخفيف من الفقر والبطالة، وخصوصاً بين الشباب والنساء؛ ولضمان تعليم كافٍ أو إنشاء مرافق للتدريب الفني لصالح الفقراء؛ (د) عدد البلدان والمؤسسات التي تظهر في سياساتها وخططها وإحصاءاتها منظور مسألة المرأة والرجل، بحيث ينتج من ذلك ازدياد مشاركة المرأة في القوى العاملة، وزيادة عدد النساء الفقيرات اللواتي يُنشئن مؤسسات أعمال خاصة بهن، وإجراء تغييرات في القوانين لصالح النساء، وزيادة عدد البلدان التي تنضم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ (هـ) زيادة عدد القضايا السكانية والقضايا ذات الأهمية الحاسمة وذات الصلة بالحكم الحضري السليم في استراتيجيات صانعي السياسات.

البرنامج الفرعي ٣ - التحليل والتنبؤ الاقتصادي من أجل التنمية الإقليمية

الهدف

٢٣- يستهدف هذا البرنامج الفرعي زيادة قدرة البلدان الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إجراء التقييم الكمي للبيانات والاتجاهات الاقتصادية والمالية.

الإستراتيجية

٢٤- تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، بشعبة التحليل الاقتصادي.

٢٥- وستستهدف الاستراتيجية ثلاث قضايا مترابطة: (أ) أداء واتجاهات الاقتصاد الكلي؛ (ب) تحليل أداء قطاعات الإنتاج؛ (ج) التنبؤ الاقتصادي. وسيقتضي تنفيذ البرنامج الفرعي مساعدة البلدان الأعضاء على وضع سياسات اقتصادية واستراتيجيات إنمائية ملائمة لمواجهة التحديات والفرص الجديدة. ولذلك سيجري البرنامج الفرعي دراسات استعراضية وتقييمات وتحليلات معمقة للحالة الاقتصادية والاتجاهات الاقتصادية في المنطقة بغية تزويد البلدان الأعضاء بالمعلومات والأدوات التي تمكنها من الاستجابة لمتطلبات صنع السياسات والتخطيط على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومن المساهمة بفعالية في التكامل الإقليمي.

٢٦- وسيجري البرنامج الفرعي أيضاً تحليلاً للاتجاهات الرئيسية في قطاعات الاقتصاد الإنتاجية، وكذلك دراسات اقتصادية مقارنة تتناول مجموعة أو مجموعة جزئية من بعض القطاعات الخدمية أو الإنتاجية في البلدان الأعضاء، بغية تقييم أوجه القوة المقارنة لهذه القطاعات على الصعيدين المحلي والإقليمي. كما أنه سيحلل قضايا الاقتصاد الكلي وأداء قطاعات الإنتاج مستعيناً بأدوات المحاكاة المستخدمة حالياً في مجالات التحليل والتنبؤ والسياسة. ثم إنه سيتابع الاتجاهات والتحويلات الاقتصادية الدولية ذات الصلة بالاقتصادات الوطنية والإقليمية، وخصوصاً تحليل أثرها على العمالة وسائر القضايا الاجتماعية. وسيجري أيضاً تحليلاً للأسواق المالية وتعبئة الموارد المالية في المنطقة؛ والتطورات الضريبية؛ والاتجاهات السائدة في مجال الديون الخارجية والمحلية؛ والنظم المصرفية وأسواق التسليف؛ والاتجاهات السائدة في مناخ المنافسة المتزايدة. وسيوفر الدعم للبلدان الأعضاء من أجل زيادة قدرتها على إجراء التحليل الاقتصادي اللازم لصنع القرار على كل الأصعدة. وسيحقق ذلك من خلال تنظيم برامج تدريبية، وإعداد مواد للتدريب، وتقديم المساعدة الفنية، مع التأكيد على جوانب مهارات التحليل في تنمية الموارد البشرية وعلى استخدام مجموعة متنسقة من مؤشرات وأدوات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وكذلك نماذج لإجراء التنبؤات الاقتصادية والمؤشرات الإنمائية المتعددة الأبعاد والتخصصات.

٢٧- وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلدان الأعضاء وأثرها على العمالة والقضايا الاجتماعية.

الإنجازات المتوقعة

٢٨- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) استفادة صانعي القرار من متغيرات واتجاهات الاقتصاد الكلي، وكذلك من الاتجاهات الرئيسية لقطاعات الاقتصاد الإنتاجية، في تحقيق أهداف التنمية؛ (ب) زيادة استخدام البلدان الأعضاء لمؤشرات التكامل الإقليمي؛ (ج) تحسين قدرة البلدان الأعضاء ورابطات الأعمال على رصد اتجاهات الإنتاجية وأداء قطاعات الإنتاج؛ (د) تحسين قدرة البلدان الأعضاء على تقييم أحوالها الاقتصادية المقارنة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقدرة صانعي القرار في البلدان الأعضاء على التدخل في الوقت المناسب.

مؤشرات الإنجاز

٢٩- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) زيادة عدد البلدان التي تستخدم نماذج التنبؤ الاقتصادي وكذلك المؤشرات الإنمائية المتعددة الأبعاد والتخصصات؛ (ب) عدد التقارير الاقتصادية الإقليمية التي يُستعان في نشرها بمؤشرات التكامل الإقليمي التي تطورها الإسكوا؛ (ج) عدد البلدان الأعضاء التي تستخدم المؤشرات الاقتصادية لتقييم أداء قطاعات الإنتاج؛ (د) زيادة عمليات التقييم التي تجريها البلدان الأعضاء لسياساتها في مجال الإصلاح الاقتصادي ولأوضاعها الاقتصادية المقارنة.

البرنامج الفرعي ٤ - التكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة

الهدف

٣٠- يستهدف هذا البرنامج الفرعي تسهيل تدفقات البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات عبر الحدود، لمواجهة التحديات التي يطرحها التوجه نحو العولمة.